في غياب مديري قطاع العمل

الرشيدي تترأس وفد الكويت إلى مؤتمر العمل العربي

اصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي قرارا بتشكيل الوفد الذي تترأسه للمشاركة في مؤتمر العمل العربي الذي يعقد في الجزائر من 15 الى 22 الجاري والاجتماع التنسيقي لدول مجاس التعاون في 14 الجاري.

وتترأس الوزيرة الرشيدي الوفد الذي يضم وكيل الوزارة عبدالمحسن المطيري والوكيل المساعد لقطاع القانونية منصور المنصور والوكيل المساعد لقطاع العمل جمال الدوسري ومدير مكتب الوزيرة حمود الحمد ومدير مكتب الوكيل خالد عبدالرحيم ومدير العلاقات العامة عبدالعزيز العوضي ومراقب ادارة تنسيق العمل سميرة مندني ورئيس قسم الشؤون الدولية في ادارة العلاقات الخارجية زينب العنزي بالإضافة الى ممثلي غرفة التجارة والصناعة وممثلي اتحاد العمال العام.

ذكرى الرشيدي

تجدر الإشارة انها المرة الأولى في تاريخ المؤتمرات العمالية التي يغيب عنها مديرو إدارات قطاع العمل ومدير ومراقب ادارة العلاقات الخارجية ويقتصر تمثيل قطاع العمل على الوكيل المساعد للقطاع ومراقب ادارة التنسيق.

● بشرى شعبان

المطيري أصدر تعميماً للالتزام بالنظافة العامة للمكاتب

أصدر وكيل وزارة الشؤون عبد المحسن المطيري تعميما داخليا وزع على الوكلاء المساعدين وموظفي الوزارة بشأن التزام النظافة العامة بمكاتب الادارات وعدم ترك الملفات والكتب والمعاملات القديمة والتالفة في الممرات والطرقات او على السلالم بالاضافة الى عدم ترك المكاتب والكراسي او الستائر القديمة في الممرات والطرق او على السلالم.

وأكد التعميم على ضرورة عدم استعمال الاجهزة الكهربائية من غلايات الماء وسخانات الطعام ومحامص الخبز، مطالبا مديري الادارات والوحدات التنظيمية باتخاذ اللازم، الامر الذي اثار استياء بعض موظفي الوزارة.

● بشرى شعبان

«الشؤون»: نحو 65 مبرة مهددة بالإلغاء لمخالفتها القوانين

كشفت مصادر مطلعة في وزارة الشؤون أن ما يقرب من 65 مبرة خيرية من أصل 90 مهددة بإلغاء إشهارها لمخالفتها ضوابط واشتراطات إشهار المبرات، لافتة إلى أن عددا كبيرا من هذه المبرات متورط في جمع تبرعات بدعوى نصرة سورية بطرق مخالفة، ودون علم الوزارة أو أخذ موافقتها المسبقة.

وأوضحت المصادر لـ «الانباء» أن إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات في الوزارة تلقت أخيرا شكاوى عدة تقدم بها عدد من المواطنين يشكون خلالها مبرات باتت، على حد قولهم، «تؤرق مضاجعهم وحادت عما رسم لها، وتحولت إلى حضانات للرضع والصغار صباحا، ومعاهد لتعليم الكبار مساء، فتحول معها الهدف من باب يقصده المحتاج، إلى تجارة الربح فيها هو الأساس»، لافتة إلى أن هذه المبرات خالفت ضوابط واشتراطات الاشهار من حيث الموقع، إذ إنها في مناطق سكنية، وليست استثمارية كما حددت وزارة البلدية والإدارة العامة للإطفاء، فضلا عن استغلالها المقار في غير الأغراض التي أشهرت من أجلها كالأعمال التجارية التي تهدف إلى الربح المادي.

وذكرت المصادر أن الإدارة تعد حاليا مذكرة للعرض على وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي في شأن إلغاء إشهار مبرة أخرى خالفت النظم واللوائح المعمول بها وجمعت تبرعات لسورية دون أخذ موافقتها المسبقة، مشددة على ضرورة تطبيق القانون بكل حزم على هذه المبرات التي لا يحق لها جمع أي أنواع التبرعات، إلا باستثناءات من الوزارة، مثنية على قرار الوزيرة الرشيدي الصادر أخيرا والقاضي بإلغاء إشهار مبرتي الربانيين والدواسر لارتكابهما مخالفات تمثل خروجا صارخا عن الأهداف التي أشهرتا من أجلها.

● بشرى شعبان

ناشد وزير الداخلية منح المعاقين" البدون" أبناء الكويتيات شهادة معاملة الكويتي كما نص عليها القانون

شافي الهاجري : حيدر سهل الأمور على المعاقين بمنحهم المستحقات كل ثلاثة شهور

طالب رئيس النادي الكويتي الرياضي للمعاقين شافي الهاجري الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بأن تعمل آلية صرف بعض احتياجات المعاقين المالية على أن تكون في حساباتهم مباشرة وخاصة بدل الحفاظات والتي تصرف لبعض المعاقين حسب نوع الإعاقة حيث ان بعض الجمعيات التعاونية تعمل بروتين ممل بالصرف خاصة ان المحتاج هو المعاق نفسه وهذا ما عمل به نائب المدير العام للهيئة العامة لشؤون الإعاقة عصام حيدر من خلال قيامه بصرف البدل المذكور لمدة ثلاثة شهور. وقال الهاجري في تصريح صحافي لقد فوجئ جموع المعاقين وأولياء أمورهم بتصرف وزارة المالية التي أوقفت طريقة الصرف الجديدة رغبة منها في العودة للآلية القديمة التي كان يعمل بها في المجلس الأعلى لشؤون المعاقين قبل تحويله الى هيئة وهذا روتين متعب وممل للجميع فكأنه عذاب شهري على المعاق وليس دعما. وناشد وزارة المالية أن تقف الى جانب المعاقين وأولياء أمورهم من خلال إيجاد آلية سهلة لصرف بدل الحفاظات والاحتياجات الأخرى والكل يتمنى أن يتم تحويل البدل النقدي الى الحسابات في البنوك بدلا من صرف الكوبونات الحالية وبطريقة شهرية فهذا عبء على المعاق وولي أمره والذي سهلت الدولة الكثير من الأمور في قانون المعاقين «8/2010» ويجب وضع الحلول لمساعدة المعاق بعيدا عن التعقيدات.

شافي الهاجري

وأضاف: لقد فرح جموع المعاقين بالكويت عندما أقر القانون الجديد قبل ثلاث سنوات لكن مع الأسف بعض المواد لم تفعل حتى يومنا هذا ولا نعلم سبب ذلك خاصة المواد التي تخص وزارة الداخلية وناشدنا مرارا وتكرارا النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود لمعرفتنا بوقفاته تجاه أبنائه المعاقين، ونتمنى أن يتم إصدار شهادة للمعاقين البدون أبناء الكويتيات الذي نص القانون بمعاملتهم معاملة الكويتي مدى الحياة.

● بشرى شعبان

استدعاء أصحاب قسائم مدينة صباح الأحمد

صرف الأعمال الممتازة لموظفي «السكنية» واستدعاء الراغبين في قسائم «الخيران القائم»

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية امس الاول بصرف الأعمال الممتازة لموظفيها. من جانب آخر استدعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية اصحاب قسائم مدينة صباح الاحمد قطاع (ب2) لاستكمال عملية البناء، وقد شددت المؤسسة على ضرورة مراجعة إدارة خدمة المواطن بالدور الارضي اعتبارا من يوم الاحد لتسلم المستندات الخاصة بالقسائم التي تم اختيارها على المخططات بمبنى المؤسسة مصطحبين معهم المستندات التالية: شهادة من التسجيل العقاري باسم الزوج والزوجة والابناء والبطاقات المدنية للزوج والزوجة.

إلى ذلك، أصدرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بيانا جاء فيه: يرجى من السادة المواطنين المتقدمين بطلبات سكن لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى تاريخ 1995/1/31 وما قبله والراغبين في الحصول على قسائم حكومية في منطقة الخيران القائم مراجعة صالة الخدمة الإسكانية بمبنى المؤسسة «جنوب السرة» الدور الأرضي أو فرعي الحكومة مول بمنطقتي الجهراء وجابر العلي أثناء الدوام الرسمي، وذلك اعتبارا من يوم الأحد الماضي الموافق 2013/4/7 تمهيدا للنظر في التخصيص لهم، مصطحبين معهم المستندات التالية:

1 ـ شهادة راتب حديثة (اذا كان المتقدم بطلب يعمل بالقطاع الخاص، او متقاعدا فعليه احضار شهادة من مؤسسة التأمينات الاجتماعية تفيد اشتراكه بها واحضار شهادات دراسية للابناء بالدرجات للعام الدراسي الحالي).

2 ـ كتاب حديث من بنك التسليف والادخار (يطلب من إدارة خدمة المواطن بالمؤسسة) لجميع أفراد الأسرة.

3 ـ شهادة سجل عقاري حديثة من وزارة العدل مبينا فيها الرقم المدني.

4 ـ صور البطاقات المدنية لأفراد الأسرة.

5 ـ في حالة وفاة والد صاحب العلاقة عليه إحضار شهادة سجل عقاري حديثة للمرحوم بالإضافة إلى شهادة حصر الوراثة.

6 ـ شهادة حديثة من الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة للحاصلين على الاولوية السكنية.

مع ملاحظة أنه في حالة التغيير في الاسم يرجى إحضار الكتب بالاسم القديم والجديد بالنسبة للزوج والزوجة.

● بلقيس العلي

أشاد بتجاوب هيئة الزراعة مع مقترحات اتحاد المزارعين

الصبيح: 5 عمال لكل مزرعة مساحتها 25 ألف متر مربع و4 للمهن الأخرى لكل 200 ألف

أشاد رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين براك الصبيح بتجاوب الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية مع الاقتراحات التي تقدم بها مجلس ادارة الاتحاد وكذلك التعاون البناء والمثمر والذي يعود في النهاية على المصلحة العامة للمزارعين والذي أثمر صدور قرار رئيس مجلس الادارة المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية م.جاسم البدر والذي يقضي بموجبه حول تحديد العمالة للحيازات تحت الاعداد والتجهيز والمشاريع المزمع انشاؤها بتخصيص ما نسبته 50٪ من العدد المستحق لأي نشاط مزمع انشاؤه ويعتمد في ذلك على (رخصة بناء من البلدية بناء منشآت فعلية للنشاط) وان يكون لصاحب الحيازة الحق في اختيار العمالة بالمهن الأخرى غير الزراعية بحيث لا يتجاوز العدد المقدر له ومنها ان الحيازات الجديدة تحدد عمالتها بحد اقصي حسب المساحة الكلية وفقا للأسس التالية منها الحيازة اقل من 25 ألف متر مربع اجمالي (5 عمال زراعيين + 1 مهن أخرى) والحيازة من 25 ـ 50 الف متر مربع اجمالي (6 عمال زراعيين + 2 مهن اخرى) والحيازة من 50 ـ 100 الف متر مربع اجمالي (8 عمال زراعيين + 2 مهن اخرى) والحيازة من100 ـ 200 ألف متر مربع اجمالي (11عاملا زراعيا+ 3 مهن اخرى) والحيازة من 200 ألف متر مربع وما فوق (14 عاملا زراعيا + 4 مهن اخرى) ويعطى صاحب الحيازة فترة سماح (إعداد وتجهيز) تنتهي في نهاية مدة الترخيص الاداري المؤقت، وفي حالة عدم استغلاله للحيازة في الغرض المخصص له يخفض عدد العمالة الى النصف وفي حالة استغلاله للحيازة بعد ذلك بنسبة لا تقل عن 50٪ يستحق استكمال عدد العمالة السابق تحديدها له.

وأثنى على جميع القرارات التي تصدرها الهيئة وتعود بالنفع والفائدة على جموع المزارعين وتحل المشاكل التي تواجههم وخاصة عندما شمل القرار باستثناء كل من يثبت ان توقف النشاط كان بسبب كوارث طبيعية او حكم قضائي، بالاضافة الى شموله بالنسبة للحيازات المستغلة فعليا فقد حدد القرار في مادته الثالثة العمالة التي تحتاجها كل حيازة حسب الأسس والمعدلات التالية على ان يخصم منها عدد العمالة السابق منحه في فترة (الاعداد والتجهيز) بحيث يكون عاملا واحدا لكل (4) الاف متر مربع مزروعة خضراوات ومحاصيل حقلية وعاملا واحدا لكل (2) الف متر مربع مزروعة شبه مستديمة (ماعدا الكرات فيحسب ضمن عمالة الخضراوات والمحاصيل الزراعية) وعدد 2 عامل لكل الف متر مربع زراعة محمية وعاملا واحدا لكل (1000) شجرة من الاشجار المثمرة (عدا النخيل) وعدد (12) عاملا لكل الف نخلة مثمرة وعدد (2) عامل لكل (400) نخلة غير مثمرة دليل اهتمام الهيئة بالنخيل.

وتمنى الصبيح أن يستمر التعاون بين الاتحاد والهيئة لما يعود بالنفع والفائدة على جموع المزارعين وتسهيل الصعوبات التي تواجههم وسوف يستمر مجلس الادارة في استقبال مقترحات المزارعين لصياغتها في شكل مطالبات ورفعها الى مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وناشد وزير الكهرباء والماء وكذلك وزير الاشغال العامة ايجاد حلول جذرية لمشكلة المياه في المزارع سواء الوفرة أو في العبدلي فهناك تزاحم كبير على مضخة المياه في الوفرة بعد اغلاق المحطة القديمة بقصد الصيانة لاكثر من عام مضى، حيث اصبح التنكر ينتظر من 10 الى 12 ساعة بالدور حتى يحصل على تنكر مياه يعني يحصل باليوم كامل طيلة 24 ساعة على دربين فقط وهذه مأساة، اضافة الى انقطاع المياه المعالجة المستمر على المناطق الزراعية وهذا نداء نوجهه لكل من يهمه الامر في هذا البلد المعطاء لانقاذ ما يمكن انقاذه وتوفير المياه لانها عصب الزراعة.

● بشرى شعبان

براك الصبيح

أمين سر النقابة أكد حرص مجلس الإدارة على استمرار التواصل مع كل الأعضاء

الدلك: التعاقد مع شركة تأمين صحي لتقديم أفضل الخدمات لمنتسبي «العاملين بالمالية»

صرح أمين سر نقابة العاملين في وزارة المالية عبدالله الدلك بأن «مجلس إدارة النقابة يسعى دائما ويحرص على ان يقدم أفضل الخدمات ويعمل جاهدا على توفير العديد من الأنشطة التي تعود بالنفع على كل المنتسبين للنقابة وأسرهم من خلال الحصول على العديد من العروض والمزايا التي تشمل الكثير من الخصومات التي تحصل عليها من قبل الشركات والمؤسسات المحلية في مختلف الأنشطة». وأضاف: قامت النقابة منذ تسلم مجلس الإدارة في 7 فبراير الماضي بإبرام اتفاقية مع معهد بلاتنيوم الصحي للاستفادة من عروضهم الصحية لخمسة أفرع لديهم بكيفان وصباح السالم والواجهة البحرية والسالمية والمهبولة، كما قامت النقابة بتقديم عرض من معهد فلكس الصحي شامل المعهد الرجالي والنسائي والعائلي، بالاضافة الى الوجبات الغذائية الدايت، وإلى عروض مقدمة من مستشفى الأمومة ودار الشفا والهادي، مبينا ان مجلس الإدارة يسعى دائما لتقديم افضل العروض والأنشطة المميزة لأعضاء النقابة. كما بين الدلك «ان مجلس الإدارة ومن منطلق حرصه الاجتماعي يبحث حاليا التعاقد مع شركة تأمين صحي على مستوى عال لتقدم أفضل العروض الطبية وبأفضل الأسعار لمنتسبيها، وانه سيتم التعاقد مع معهد شامبين الصحي بالجابرية، بالاضافة الى حجز شاليهات تدفع النقابة نصف القيمة وتنظيم رحلة للديار المقدسة خلال المرحلة القادمة. وأوضح «ان هذه الجهود التي يبذلها مجلس إدارة النقابة دائما تأتي لخدمة المنتسبين للنقابة، وان استمرار التواصل مع جميع الأعضاء يشكل دافعا لنا بالاستمرار في بذل العطاء لتحقيق المزيد من الانجازات الملموسة والمكاسب للموظفين». وختم الدلك تصريحه بأن النقابة ومن منطلق عملها النقابي فإنها لن تتهاون بالدفاع عن حقوق الموظفين وتوصيل رسالتهم للادارة العليا وتقديم افضل الخدمات المهمة للأعضاء في جميع المجالات، وان ابواب النقابة مفتوحة لجميع العاملين في وزارة المالية لتقديم اقتراحاتهم ومطالبهم العادلة.

عبدالله الدلك

النقابة العامة للبنوك بحثت مع «HSBC» قضايا تتعلق بالعمالة الوطنية

في زيارة لوفد من النقابة العامة للبنوك لبنك HSBC لبحث العديد من القضايا المتعلقة بالعمالة الوطنية في البنك التقى رئيس مجلس إدارة النقابة منصور عاشور والسكرتير العام بالنقابة أحمد الخباز مع مدير إدارة الموارد البشرية في البنك يوسف العريان ومدير إدارة الحاسب الآلي فهد عاشور.

واستفسرت النقابة خلال اللقاء عن أعداد الكويتيين العاملين في البنك ومدى تطابق تلك النسبة مع النسب المفروضة من الدولة. وفي الوقت نفسه، أعربت النقابة عن النتائج التي توصلت لها من خلال دراسة اعدتها للكويتيين العاملين في البنك والتي جاءت نتيجتها محملة بالكثير من علامات الاستفهام والتي تستوجب وقفة جادة من الإدارة التنفيذية للبنك لتصحيح مسار الكثير من الأمور التي تسببت في حركة الاستقالات التي يشهدها البنك بين الكويتيين العاملين فيه، مؤكدة أن زيادات الرواتب للكويتيين هي الأقل بين شبكة الـ HSBC في الخليج.

وأشار عاشور إلى ان هناك سخطا عاما من الموظفين بشأن الرواتب حيث ان الإدارة التنفيذية والإقليمية للبنك والواقعة في دبي هي من تقوم بتحديد زيادات الرواتب وان هذا الموضوع لابد من بحثه من الإدارة التنفيذية وإعادة النظر فيه ، ووعد يوسف العريان بأن يتم بحث هذا الموضوع مع الإدارة.

كما أفاد العريان بأن إدارة البنك تعمل بنظام الـ Bonus الذي يعمل فيه البنك في جميع أفرعه الخارجية حيث يكافئ الموظف المنتج بمبالغ مقطوعة تصرف من الإدارة كبونص سنوي يحفز الموظف على المزيد من الإنجاز للبنك وهنا أشار عاشور إلى ان هذا الشيء موجود في بقية البنوك وان تلك المبالغ لا تغني عن الزيادات السنوية لاسيما ان الكويتيين لديهم نظام التأمينات الاجتماعية وانه من غير المعقول ان تكون الزيادات متواضعه بحجة دفع مكافآت مقطوعة وان من مصلحة العامل الحصول على زيادة مؤمن عليها.

جانب من زيارة وفد «العامة للبنوك» لـ «HSBC»

سكرتير اتحاد العمال ورئيس "العمالة الوافدة" أكدا أهمية تفعيل قانون العمل

الصواغ والغانم: مراقبة عقود عمل الوافدين للحد من المخالفات

عمان ـ كونا: أكد نقابيان كويتيان أمس ضرورة مراقبة عقود عمل العمالة الوافدة في الكويت وتفعيل قانون العمل للحد من المشاكل التي تواجه الجهات الرسمية والاهلية والعمالة نفسها.

وطالب سكرتير عام الاتحاد العام لعمال الكويت فارس الصواغ ورئيس مكتب العمالة الوافدة في الاتحاد عبدالرحمن الغانم في تصريحات لـ«كونا» على هامش مشاركتهما في مؤتمر اقليمي حول مكافحة الاتجار بالبشر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت بمراقبة عقود العمل لتلافي عمليات «الخداع» في العقود لجهة الوصف الوظيفي والاجور.

عبدالرحمن الغانم

فارس الصواغ

من جانبه، دعا الصواغ الى تفعيل دور الوزارة واستحداث مكتب تصدير للعمالة الوافدة في تخصص وظائف العمل كما طالبها بمراقبة عملية العقود والتسريع بانشاء هيئة العمل المقررة في المادة التاسعة من قانون العمل بصفتها جهة رقابية منفذة للقانون.

واستغرب الصواغ غياب المشاركة الرسمية الكويتية عن فعاليات المؤتمر الذي تنظمه منظمة العمل الدولية وتشارك فيه فرق ثلاثية الاطراف (وزارات العمل ونقابات العمال وغرف الصناعة) من عشر دول عربية من بينها الكويت بالاضافة الى عدد من الدول المصدرة للعمالة.

من جانبه، قال رئيس مكتب العمالة الوافدة في الاتحاد عبدالرحمن الغانم لـ«كونا» ان ابرز المشاكل التي تواجه العمالة الوافدة في الكويت سببها «عمليات الخداع في عقود العمل في بلد المصدر». واكد الغانم ضرورة تفعيل علاقات العمل وتطبيق القانون الذي وصفه «بانه يغطي متطلبات العمل اللائق»، لافتا الى اثر العمالة الوافدة في عملية التنمية في الكويت وضرورة ان تشرك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الطبقة العاملة في سياسات العمل. وحول المؤتمر قال الغانم ان المشاركة الكويتية في المؤتمر كانت مهمة لطرح وجهة النظر الكويتية وتبادل الخبرات مع الدول الاخرى، معربا عن اسفه لعدم مشاركة المستوى الرسمي الكويتي في المؤتمر. وقدم الوفد الكويتي خلال المؤتمر مداخلة حول العمالة الوافدة والتشريعات في الكويت بهذا الخصوص.